أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

فقر الإحصائيات:
القوة العسكرية والتوازن الإستراتيجي

ترجمة
أسماء عبد الحميد البربري

مراجعة الترجمة
منة التلاوي

تمهيد:

إن أهمية دراسة تغيرات توازن القوى العسكرية تحتاج إلى شرح[١]. إذ يكمن مفهوم التوازن في صميم التقليد الواقعي لنظرية العلاقات الدولية. كذلك يُنظر غالبًا إلى التغيير في توزيع القوى على أنه سبب الحروب النظامية بين القوى العظمى[٢].

إن توازن القوى العسكرية لهو أحد أهم مقومات التوازن العام للقوى، إن لم يكن أهمها. ومع ذلك، ما زالت معضلة كيفية تقدير هذا التوازن بحاجة إلى حل. فعندما تكون القوى في حالة حرب، يكون هذا التوازن مرئيًّا جليًّا، في حين تمثل تقديرات وقت السلم مسألة شائكة. ويمكن إنتاج النماذج المفصلة، ويمكن للعلماء والمتخصصين الاستعانة بهذه النماذج[٣]. ولكن يميل بعض الدارسين إلى الاستعانة بتقديرات أسهل من تلك المستخلصة من البيانات الواقعية المتاحة.

ويسعنا القول بأن التقديرات الأكثر تأثيرًا هي البيانات المستنبطة من النفقات العسكرية، ومن القوى العددية للقوات المسلحة. وتضع هذه البيانات مبادئ توجيهية للسياسة العامة في كثير من الأحيان.

وقد حدد خطاب الناتو حجم الإنفاق الدفاعي بواقع ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة، كحد يشكّل مثالًا واضحًا على السلوك المسئول للدولة في مجال الدفاع والالتزامات التحالفية. والسؤال هو: إلى أي مدى نستطيع تبسيط الواقع، من خلال افتراض بديهي بحت، مفاده أن الدول الممتلكة لأكبر جيش وأضخم ميزانية عسكرية أقوى من الدول الأقل جيشًا وميزانية عسكرية. وما زالت العلاقة بين التوازن الإستراتيجي من جهة والنفقات العسكرية والقوة العددية للجنود من جهة أخرى، غير محددة من الناحية العملية. ويهدف

---

* هذه دراسة صادرة عن The Watson Institute for International and Public Affairs at Brown University، ومنشورة بموقعها الإلكتروني بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٨ بعنوان: United States Budgetary Costs of the Post-9/11 Wars Through FY2019: $5.9 Trillion Spent and Obligated1 على الرابط : https://t.ly/25Qsf

1 The writing of this text has been supported by grant from the Programme of Security Research in the Czech Republic 2010-2015, administered by the Czech Ministry of the Interior “Adaptation of the Security System of the Czech Republic to the Changing Economic, Social, Demographic and Geo-political Realities” (vg20132015112). The author thanks his colleagues from the Centre for Security Policy for insightful comments. Special gratitude is due to Mr Luděk Moravec, whose critical insights have once again proved invaluable.

2 Cf. e. g. , Hans J. Morgenthau and Kenneth W. Thompson., *Politics among nations: the struggle for power and peace.* New York: McGraw-Hill, 1993; Kenneth N. Waltz., *Theory of international politics*. Boston, Mass. McGraw-Hill, 1979; Kenneth N. Waltz, “Structural Realism after the Cold War,” *In-ternational Security.* 26:1 (2001): 5-41; John J. Mearsheimer, *The tragedy of great power politics.* New York: W. W. Norton, 2002.

3 Good overview of the literature is given by Stephen Biddle, *Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle*. Princeton: Princeton Uni-versity Press, 2004, 14:27.

هذا النص إلى ملء هذه الفجوة، وتقديم تعريف دقيق وبسيط للعلاقة بين التوازن الإستراتيجي والقوة العسكرية، وذلك بقياسها لنفقات الجيوش وعدد العسكريين.

ويتابع النص، بتقدم، إستراتيجية البحث والبيانات أولًا، ثم يتبعها بالنتائج، التي تبين أن العلاقة بين النفقات العسكرية وعدد الأفراد العسكريين من جهة، ونتائج الحرب من جهة أخرى؛ أقل بديهية بكثير مما يبدو عليه ظاهر الأمر. وفي الجزء التالي، يعرض النص حالة مختصرة لدراسة الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، حيث يوضح تحليلُ تلك الحرب نقاطَ الضعف الأساسية للمقارنات الاختزالية لتوازن القوى.

المنهج والبيانات:

إن الحرب مقابلة واضحة لا لبس فيها للقوة العسكرية، ويصعب الطعن في قيمة القوة العسكرية كمرجح لكفة المنتصر في الحرب. فإذا أردنا البقاء ضمن نموذج «كلاوزفيتز»[٤]، الذي ينظر إلى الحرب كعمل نفعي يسعى إلى تحقيق هدف سياسي؛ فيمكننا افتراض أن نتيجة الحرب هي أفضل متغير يُعتمد عليه في اختبار مقاييس القوة العسكرية في العالم الحقيقي، حيث ينبغي أن تتغلب الدولة الأضخم من حيث النفقات العسكرية وصاحبة الكثرة العددية، على عدوها، ومن ثم لا بد أن تثبت جدارتها على تحقيق أهدافها السياسية، عندما يتعلق الأمر بالحرب الحقيقية كذلك.

ويرتكز التحليل المقدم هنا، بشكل أساسي، على نتائج الصراعات بين القوى العظمى منذ عام ١٨٥٠. ويتناول المؤلف بيانات النفقات العسكرية، والقوة العددية، لكل من القوى العظمى المتورطة في هذه الصراعات. وقد أُخذت تلك البيانات عن مشروع روابط الحرب[٥]. أما عن اختيار عام ١٨٥٠ كنقطة بداية فهو أمر اعتباطي؛ حيث كان الهدف العام من ذلك هو استخدام أقصى قدر ممكن من بيانات تلك الصراعات. كذلك يمكن أن تؤثر الطبيعة المختلفة للحروب، في الفترة ما قبل الثورة الصناعية وظهور القومية، على صحة النتائج. ومن ناحية أخرى، فإن الانحراف بالبيانات نحو الحاضر بشكل ملحوظ، من شأنه أن يؤدي لتقليل جذري لعدد الحالات الممكن دراستها، والحيلولة دون استخدام التحليل الكمي في نهاية المطاف لتوضيح العلاقة بين المتغيرات.

وعليه؛ يجب التأكد من تضمين المعيار الرئيس لأي صراع في هذا البحث. ويتعلق ذلك المعيار بأطراف النزاع؛ فلا بد أن يكون الصراع بين قوى عظمى. ويرتكز هذا المعيار على مفهوم التوازن الإستراتيجي بالأساس، ويهتم ذلك التوازن بأقوى دول العالم. ويمكن تبرير ذلك بأنه لطالما كانت الدول الكبرى بمثابة

٤ جنرال ومؤرخ حربي بروسي، له مؤلفات عديدة في التكتيك العسكري والإستراتيجية العسكرية.

٥ دراسة أكاديمية لتاريخ الحرب. بدأت عام ١٩٦٣، في جامعة ميتشجان على يد العالم السياسي «ج. ديفيد سينجر»، فيما يتعلق بجمع البيانات حول تاريخ الحروب والصراع بين الدول.

وكيل للعلاقات الدولية، في حين اعتبرت الدول الصغيرة مجرد أدوات في تلك العلاقات. ففي الحقيقة، غالبًا ما يكون للدول الصغيرة تأثير ضحل على التوازن الإستراتيجي؛ لذا فإن هذا التحليل لا يتضمن سوى ذلك النوع من الصراعات، الذي قاتلت فيه دولة عظمى معاصرة واحدة على الأقل، في كل طرف من أطراف الصراع.

وعلى العكس، فقد استُبعدت الصراعات التي تشارك فيها دولة عظمى كأحد أطراف الصراع، دون أن يكون هناك قوة عظمى أخرى مناظرة لها؛ حيث تكون هذه الصراعات غير متكافئة، وتتبع منطقًا مختلفًا عن منطق صراعات القوى العظمى المعتاد[٦]. ووفقًا لمنهجية ارتباطات الحرب، فيمكن تعريف الحرب بأنها صراع يذهب ضحيته ما يزيد عن ١٠٠٠ قتيل سنويًا. واستُخدم مصطلح «القوى العظمى» للإشارة إلى البلاد الآتية: روسيا (بما في ذلك الاتحاد السوفيتي)، وفرنسا، والمملكة المتحدة، طوال الفترة التي وُضعت فيها بعين الاعتبار؛ وكذلك ألمانيا وبروسيا حتى عام ١٩٤٥؛ وأستراليا حتى عام ١٩١٨؛ وإيطاليا في الفترة ما بين (١٨٥٩ : ١٩٤٥)؛ وكذلك اليابان من (١٩٤٥ : ١٩٩٠)؛ والولايات المتحدة منذ مطلع القرن؛ والجمهورية الصينية منذ ١٩٤٩؛ والهند وباكستان منذ عام ١٩٩٨. وهناك شرط آخر لإدراج قوة عظمى في قاعدة البيانات التي يجرى تحليلها، وهو مشاركة قواتها مشاركة بارزة في العمليات القتالية.

وقد شملت الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة تسع حروب بين القوى العظمى؛ أولى هذه الحروب هي حرب القرم، التي كان طرفاها هما روسيا من جهة، والائتلاف الذي قادته المملكة المتحدة وفرنسا على الجهة المقابلة، وذلك في عام ١٨٥٦. ثم دخلت فرنسا والنمسا في اشتباكات مع شمال إيطاليا عقب ذلك بثلاث سنوات. كذلك أسفر النضال من أجل الوحدة القومية لألمانيا وإيطاليا إلى صراعين جديدين؛ ففي عام ١٨٦٦، وجدت النمسا نفسها في حرب مع بروسيا وإيطاليا؛ أما في (١٨٧٠-١٨٧١) فقد خاضت بروسيا حربًا ضد فرنسا بمساعدة ولايات ألمانية أصغر.

وقد شهد مطلع القرن العشرين أول قوة آسيوية عظمى وهي اليابان، التي شاركت في الحرب الروسية-اليابانية، وتبع ذلك الصراع اثنان من الحروب العالمية النظامية. وشمل هذا التحليل أيضًا الحرب الكورية كصراع بين الولايات المتحدة والجمهورية الصينية الشعبية. كذلك فإن الحرب الأخيرة بين القوى العظمى -حسب تعريفها السابق- هي الصراع الذي حدث في عام ١٩٩٩ بين الهند وباكستان، في منطقة كارجيل.

---

6 The databases of the Correlates of War project are available at www.cor-relatesofwar.org. Authors working with databases of interstate wars can consult Meredith Reid Sarkees and Frank Whelon Wayman., *Resort to war: a data guide to inter-state, extra-state, intra-state, and non-state wars, 1816-2007*. Washington, D. C. : cq Press, 2010. When working with a database of national material capabilities it is possible to consult J. David Singer, Stuart Bremer and John Stuckey., "Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965", in *Peace, war, and numbers, ed. Bruce M. Russet*, Beverly Hills: Sage Publications, 1972, 19:48; J. David Singer,
"Reconstructing the Correlates of War dataset on material capabilities of states, 1816-1985," *International Interactions*. 14:2, 1988, 115:132.

وثمة مؤشران مدرجان لكل من هذه الصراعات، يشيران إلى متوسط الإنفاق العسكري للفريق المنتصر، مقابل متوسط الإنفاق العسكري للفريق الخاسر، وكذلك متوسط القوة العددية للأفراد من كلا الفريقين. كما تقيّم الفهارس على النحو التالي: القيم من ٠,٩ إلى ١,١ تعتبر متكافئة، أما القيم من ١,١ إلى ١,٥ فتصنف على أنها غلبة معتدلة للطرف أو التحالف المنتصر، أما المعدل ما بين ١,٥ و٢,٠ فيدل على غلبة عظمى، فيما تعتبر القيم التي تتجاوز ٢,٠ غلبة ساحقة. ومن جهة أخرى، فإن القيم ما بين ٠,٧٥ و٠,٩ تدل على الخسارة المعتدلة، وتعبر القيم من ٠,٥ إلى ٠,٧٥ عن الخسارة الكبيرة، أما ما دون القيم ٠,٥ فتدل على الخسارة الفادحة. وتختبر صحة افتراض أن الدولة المتفوقة لا بد أن تنتصر في الحرب في مواجهة الواقع التجريبي. فلا بد من فحص العلاقة بين الفرضية والواقع؛ لتحديد مدى قوتها وكفاياتها؛ للدلالة على علاقة سببية.

وينبغي إبراز خطوتين حاسمتين أثيرتين عن البيانات المختارة: الأولى؛ تمثل المؤشرات معدل القوات أو الإنفاق العسكري للقوى العظمى المدرجة وحسب؛ ولذا فإن دور الدول الصغيرة ليس محط اهتمام، على الرغم من أن تلك الدول قد أخذت بعين الاعتبار التفسير النوعي للحالات المنحرفة عن المألوف. أما الخطوة الثانية؛ فهي ذلك القرار المتخذ بشأن استخدام البيانات من السنة السابقة للصراع مباشرة. وفي هذه الحالة، كان الهدف يتلخص في تحديد مدى فائدة المقارنة بين بيانات وقت السلم في تحديد توازن القوى.

ولقد صعّبت تغيرات التحالفات تحليلَ أي من الحربين العالميتين، لكن وعلى الرغم من ذلك، ففي كلتا الحربين كان العامل الحاسم لتقدير دور دولة ما، هو مدى المشاركة الفعالة لقوات هذه الدولة في العمليات القتالية، وعلى أي من الجانبين قد شاركت هذه الدولة. ولهذا السبب؛ اعتُبرت الحرب العالمية الأولى صراعًا بين ألمانيا والنمسا من جهة؛ والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، من جهة أخرى. ورغم مساندة إيطاليا للقوى المركزية قبل الحرب، فإنها شاركت في الحرب إلى جانب قوات الحلفاء. أما بالنسبة لروسيا فقد انسحبت من الحرب عام ١٩١٧، ولكن حتى ذلك الحين تحملت جزءًا كبيرًا من أعباء القتال. وبالمثل، فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب في عام ١٩١٧ فقط، ولكن حصتها من الحرب كانت كبيرة. وعلى النقيض، فلم تُدرج اليابان في بيانات التحالف الإجمالية، حيث غض الطرف عن مشاركتها في المجهود الحربي، وذلك عقب احتلالها المبكر لمستعمرات منطقة المحيط الهادئ الألمانية.

أما في الحرب العالمية الثانية، فقد قورنت بيانات ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، من جهة؛ والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة، من جهة أخرى. كما أُهملت المشاركات المتأخرة في الحرب لكل من اليابان، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وإيطاليا إلى حد ما، أو الخروج المبكر بسبب الهزيمة لكل من فرنسا وإيطاليا. كما يجب الإقرار بأن اختيار الكاتب للحربين العالميتين أمر مشكوك فيه قطعيًا. بيد أن الخيارات الأخرى التي يمكن تخيلها، ينبغي ألا تغيّر النتائج النهائية بقوة شديدة؛ لأن

البحث لا يركز فقط على العلاقة المتبادلة بين النفقات العسكرية، وعدد الأفراد العسكريين، ونتائج الحروب، ولكنه يسعى كذلك إلى معرفة ما إذا كانت العلاقة سببية أم لا.

وهذا يعني ضمنًا أنه حتى إن وجدت حالة واحدة، لا يمكن شرحها بشكل مُرضٍ في إطار النموذج، قد تكون كافية لإثبات أن المتغيرات المذكورة أعلاه لا ترتبط بعلاقة سببية.

النتائج:

يمكن للتفاوت في الإنفاق العسكري للدول المتحاربة قبل الحرب (جدول ١)، تفسير نتائج ستة من تسعة صراعات بين القوى العظمى في الـ١٦٠ عامًا الأخيرة. وفي كلتا الحالتين -الحرب العالمية الأولى، وحرب كارجيل- كان الفريق أو التحالف المنتصر هو صاحب الغلبة الساحقة من حيث الإنفاق العسكري قبل الحرب، حيث تحولت تلك الأفضلية الهائلة في ذلك المنوال إلى نصر في ثلاث حالات (حرب القرم، وحرب الاستقلال الإيطالية الثانية، والحرب البروسية-النمساوية). ففي إحدى الحالات (الحرب الروسية-اليابانية) كانت للدولة المنتصرة الأغلبية المعتدلة من حيث الإنفاق العسكري.

ولكن على صعيد آخر، فقد فشل النموذج في تبرير نتائج ثلاث حالات. أما أكثر مثال معاكس يظهر عجز هذا النموذج عن تحديد التناسب بين الإنفاق العسكري وتوازن القوى العسكرية؛ هو مثال الحرب الفرنسية-الروسية في الفترة ما بين (١٨١٧ : ١٨٧٠)، التي نجح فيها تحالف من الولايات الألمانية بقيادة بروسيا في إلحاق الهزيمة بفرنسا؛ حيث انتصرت بروسيا رغم وضع النموذج لها في خانة الخسارة الفادحة. كما عجز النموذج كذلك عن تفسير نتائج الحرب العالمية الثانية وحرب القرم؛ ففي الحالة الأولى، يرجع فشله إلى حقيقة مشاركة الولايات المتحدة المتأخرة في الحرب، وأن البيانات التي تعكس مشاركتها وإسهامها في التحالف ربما لم تُجمَع من العام السابق للحرب مباشرة. أما بالنسبة للحرب الكورية، التي انتهت بطريق مسدود؛ فقد يرجع فشل النموذج إلى حقيقة التفوق الساحق في النفقات العسكرية من جانب واحد مقابل القلة الكبيرة في عدد الجنود.

الصراع	السنوات	التحالف المنتصر	الإنفاق العسكري	التحالف المنهزم	النفقة العسكرية	المؤشرات المزدوجة
حرب القرم	١٨٥٣: ١٨٥٦	فرنسا	١٧,٢٥٧	روسيا	١٥,٦٩٢	١,٧٥
		المملكة المتحدة	١٠,١٣٢			
حرب الاستقلال الإيطالية الثانية	١٨٥٩- ١٨٦٠	فرنسا	١٩,٩٦٧	النمسا	١٢,٨٣٥	١,٥٦
الحرب النمساوية البروسية	١٨٦٦	بروسيا	٥,٩٥٠	النمسا	٩,١٢١	١,٦٥
		إيطاليا	٩,١٠٢			
الحرب الفرنسية البروسية	١٨٧٠- ١٨٧١	بروسيا	١٠,١٩٦	فرنسا	٢٣,٩١٢	٠,٤٣
الحرب اليابانية الروسية	١٩٠٥	اليابان	٦٧,٢٧٣	روسيا	٥٠,٣٠٥	١,٣٤
الحرب العالمية الأولى	١٩١٤: ١٩١٨	روسيا	٧٣,٥١٢	ألمانيا	٦٣,٩٢٦	٣,٣٤
		المملكة المتحدة	٦٢,٨٢٥	النمسا	٢٧,٣٧٦	
		الولايات المتحدة	٦١,٣٦٧			
		إيطاليا	٣٨,٨٤٩			
الحرب العالمية الثانية		روسيا	٥,٤٢٩,٩٨٤	ألمانيا	٧,٤١٤,١٦٣	٠,٩٥
		المملكة المتحدة	١,٨٦٣,٩٩٧	اليابان	١٦٩٩,٢١٠	
		الولايات المتحدة	١,١٣١,٤٩٩	إيطاليا	٧٤٦,٠٥٠	
		فرنسا	٩١٩,٢٨٤			
الحرب الكورية		الولايات المتحدة	١٣٥٠٣٠٠٠	الصين	٢,٠٣٠,٠٠٠	٦,٦٥
حرب كارجيل		الهند	١٣٥٩٤٠٠٠	باكستان	٤,٠٧٨,٠٠٠	٣,٣٣

جدول (١): الإنفاق العسكري للدول المتحاربة قبل الحرب

قبل عام ١٩١٣، كانت البيانات بآلاف الجنيهات الإسترلينية بأسعار السنة المحددة، ومنذ عام ١٩١٤ كانت بالمثل بآلاف الدولارات الأمريكية. وإذا ما أسفرت مقارنة النفقات العسكرية عن علاقة محدودة على الأقل بين التفوق في هذا الصدد ونتائج الحرب، فإن القوة العددية للجيوش تبدو وكأنها تفتقر إلى الإمكانات التفسيرية تمامًا (جدول ٢).

ليس بوسع ذلك النموذج سوى تفسير أربع حالات فقط من أصل تسع، فمن المرجح أن تكون الغلبة العددية هي السبب وراء انتصار القوات الهندية في صراع كارجيل، وانتصار قوات التحالف كذلك في الحرب العالمية الأولى. كما كان للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية سبْق ملحوظ في ذلك الصدد. ففي إحدى الحالات (الحرب النمساوية–الروسية) كان لتحالف بروسيا وإيطاليا المنتصر غلبة معتدلة من الناحية العددية. أما في حرب إيطاليا الثانية للاستقلال، فقد كانت هزيمة فرنسا للنمسا هزيمة متكافئة. ولكن الأكثر أهمية من ذلك بكثير، هو فشل الغلبة العددية للجيوش في حروب فرنسا، والنمسا، واليابان، وروسيا، وكذلك الحرب الكورية؛ في إحراز النصر في تلك الحروب. ومن ثم، فإن ذلك يشير إلى فشل النموذج الإحصائي. وفي حرب القرم، يمكن تبرير الفشل جزئيًّا بتدخل تركيا التي جعلت هناك تكافؤًا في قوى كلا الفريقين، إذا أُخذ تدخلها بعين الاعتبار. وعلى الرغم من ذلك لم تدرَج تركيا –وفقًا لأغراض النموذج– أو توضع في الاعتبار كقوة عظمى في عام ١٨٦٥. كما يتجلى الفشل الصريح لهذا النموذج في الحرب اليابانية–الروسية، والحرب الفرنسية–البروسية.

ولإيضاح حالات تفوّق إحدى الجيوش في القوة العددية، وتفوق الأخرى في الإنفاق العسكري؛ فقد جمعتُ مؤشرًا مركبًا (جدول ٣). فمن المفترض أن يقدم ذلك المؤشر تفسيرًا لحالات مثل: الحرب الكورية؛ حيث إن هذا المؤشر عبارة عن قيمة متوسطة، جُمعت من تفوق الفرق المنتصرة في المجالين اللذين أخذهما النموذج بعين الاعتبار. وبما أن تفوق النفقات العسكرية ينبغي ألا يكون بالقدر نفسه من الأهمية للتفوق في أعداد القوات، فقد حسبت ثلاث صيغ من المؤشرات؛ المؤشر الأول (ف١) هو الوسيلة الحسابية الفعلية لمؤشرات التفوق في كلا النطاقين؛ أما الثاني (ف٢) فيعتبر أن التفوق في جانب الإنفاق العسكري يفوق التفوق في القوة العددية للجيوش مرتين. وعلى النقيض، فإن المؤشر الثالث (ف٣) يعمل على فرضية أن التفوق العددي في الجيوش أفضل مرتين من التفوق في جانب الإنفاق العسكري. وعلى الرغم من ذلك، وبعد تجميع مؤشر مركب لكل من التفوق العددي للجيوش، والتفوق من حيث الإنفاق العسكري، فإن القيم التنبؤية لهذا النموذج لم تتحسن بشكل ملحوظ.

الصراع	السنوات	التحالف المنتصر	التفوق العددي	التحالف المنهزم	التفوق العددي	مؤشر الغلبة المزدوج
حرب القرم	١٨٥٣: ١٨٥٦	فرنسا	٣٩٧	روسيا	٧٥٦	٠,٧٩
		المملكة المتحدة	٢٠١			
الحرب الإيطالية الثانية للاستقلال	١٨٥٩- ١٨٦٠	فرنسا	٤٢٧	النمسا	٤٠٣	١,٠٦
الحرب النمساوية البروسية	١٨٦٦	بروسيا	٢١٦	النمسا	٢٩٢	١,٤٦
		إيطاليا	٢٠٩			
الحرب الفرنسية البروسية	١٨٧٠- ١٨٧١	بروسيا	٣١٨	فرنسا	٤٧٤	٠,٦٧
الحرب الروسية اليابانية	١٩٠٥	اليابان	٢١٨	روسيا	١١٦٠	٠,١٩
الحرب العالمية الأولى	١٩١٤: ١٩١٨	روسيا	١,٤٣٤	ألمانيا	٧١٦	٣,٠٤
		المملكة المتحدة	٥٢٣	النمسا	٣٢٢	
		الولايات المتحدة	١٥٥			
		فرنسا	٦٤٢			
		إيطاليا	٣٩٨			
		روسيا	١,٥٦٦	ألمانيا	٧٨٢	١,٧٤
		المملكة المتحدة	٣٧٦	اليابان	٣٧٠	
		الولايات المتحدة	٣٣٠	إيطاليا	٤٨٦	
		فرنسا	٥٨١			
الحرب الكورية	١٩٥٠	الولايات المتحدة	١,٦١٥	الصين	٢,٥٧٠	٠,٦٣
حرب كارجيل	١٩٩٩	الهند	١,٣٠٠	باكستان	٥٩٠	٢,٢٠

جدول (٢): القوة العددية للجيوش المتحاربة

تستطيع النسخة التي توضح الوسط الحسابي الفعلي لمؤشرات كلا النوعين من التفوق، تفسير ست من تسع حالات فقط، مع فشلها مجددًا في تفسير حالة الحرب الفرنسية-البروسية، والحرب اليابانية-الروسية، والحرب الكورية. وهكذا يصبح افتراض أن التفوق العددي للجنود أقل أهمية من ارتفاع الإنفاق العسكري تفسيرًا أفضل قليلًا.

الصراع	السنوات	التحالف المنتصر	التحالف المنهزم	المؤشرات المزدوجة		
				ف١	ف٢	ف٣
حرب القرم	١٨٥٣:١٨٥٦	فرنسا	روسيا	١,٢٧	١,٤٣	٠,٩٥
		المملكة المتحدة				
الحرب الإيطالية الثانية للاستقلال	١٨٥٩-١٨٦٠	فرنسا	النمسا	١,٣١	١,٣٩١,٢٣	
الحرب النمساوية البروسية	١٨٦٦	بروسيا	النمسا	١,٥٦	١,٥٩	١,٥٢
		إيطاليا				
الحرب الفرنسية البروسية	١٨٧٠-١٨٧١	بروسيا	فرنسا	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٥٩
الحرب اليابانية الروسية	١٩٠٥	اليابان	روسيا	٠,٧٧	٠,٩٦	٠,٥٧
الحرب العالمية الأولى	١٩١٤:١٩١٨	روسيا	ألمانيا	٣,١٩	٣,٢٤	٣,١٤
		المملكة المتحدة	النمسا			
		الولايات المتحدة				
		فرنسا				
الحرب العالمية الثانية	١٩٣٩:١٩٤٥	روسيا	ألمانيا	١,٣٤	١,٢١	١,٤٨
		المملكة المتحدة	اليابان			
		الولايات المتحدة	إيطاليا			
		فرنسا				
الحرب الكورية	١٩٥٠:١٩٥٣	الولايات المتحدة	الصين	٣,٦٥	٤,٦٤	٢,٦٤
حرب كارجيل	١٩٩٩	الهند	باكستان	٢,٧٧	٢,٩٥	٢,٥٨

جدول (٣): المؤشرات المزدوجة للتفوقين العددي والإنفاقي للدول المتحاربة

وبتغير طريقة الحساب، فقد اعتُبرت الحرب الروسية-اليابانية حربًا متكافئة القوى؛ وبذلك لا يمكن اعتبارها دليلًا كافيًا على فشل النموذج. ومن جهة أخرى، فترجيح الغلبة الهائلة لأعداد الجنود على النفقات العسكرية قد يعيدنا إلى الوراء للتوقعات الجامدة فيما يخص انتصار الجيش الروسي؛ وحينها سيبدو وكأن حرب القرم كانت متكافئة.

توضح كل تلك الإخفاقات، التي أشرنا إليها سابقًا، مدى إشكالية افتراض علاقة سببية بين الغلبة في كلتا الناحيتين ونتائج الحرب. وفي الوقت ذاته، تؤكد تلك الإخفاقات على القدرة التنبؤية المحددة لنماذج التحليل الكمي؛ فبدون تضمين التحليل النوعي، يستحيل استبعاد دور العوامل الأخرى التي ربما أسهمت في تحديد النتيجة.

وبما أن النظرية لا بد أن تكون صحيحة ومناسبة لجميع الحالات، وفق شروط محددة سابقًا، ولأن العلاقة السببية المفترضة تحتاج إلى دحضها لمرة واحدة فقط، ومن ثم تنهار النظرية برمتها؛ فلهذا الغرض سيحلل النص في السطور القادمة الحرب الفرنسية-البروسية، التي تعتبر فشلًا ذريعًا لذلك النموذج.

تفسير الفشل الذريع:

في صيف عام ١٨٧٠، صدمت بروسيا أوروبا بأكملها؛ بانتصارها في الحرب الخاطفة على فرنسا، حيث بدا جيشها وكأنه قد ظهر من العدم، إذ لم يخض الجيش معركة واحدة كبرى منذ هزيمة نابليون حتى النصر في معركة هراديتش كرالوفي (الحرب النمساوية-البروسية). وفي المقابل، انتصرت الجيوش الفرنسية في شبه جزيرة القرم وفي إيطاليا، كما زادت حروب الجزائر والمكسيك من شراسة الجنود الفرنسيين. كان من المحتمل -بل الواجب- على الحكومة الفرنسية الحذر بشأن نتيجة الحرب النمساوية-البروسية قبل أربع سنوات. ورغم ذلك فسرعان ما عزا معظم المراقبين الانتصار البروسي إلى التفوق التكنولوجي، الذي مثلته بنادق ذات حربة تحشى برصاص من الخلف في أيدي سلاح المشاة البروسي. وبحلول ذلك الوقت، كانت أوروبا قد اعتادت على هزائم هابسبورج إلى حد أنها لم تهتم كثيرًا.

وتعتبر حالة الحرب الفرنسية-البروسية عاملًا جوهريًا؛ لتحديد ما إذا كانت إحصائيات وقت السلم مفيدة في تقييم التوازن الإستراتيجي أم لا. ففي هذه الحرب، هزمت بروسيا فرنسا رغم أن البلاد -وفقًا لهذا النموذج- في حالة تراجع فادح من حيث الإنفاق العسكري، ومن حيث عدد أفراد الجيش كذلك. لا بد أن يكون نموذج التوازن الإستراتيجي الملائم قادرًا على تقديم تفسيرات عملية، باستثناء دور الصدفة، الذي لا يمكن تقييمه بشكل كافٍ في أي نموذج. فيمكن لتحليل هذا الصراع الكشف عن عدد من الجوانب، التي لا تأخذ في عين الاعتبار الافتراضات المتعلقة بالعلاقة بين التوازن الإستراتيجي والإنفاق العسكري، أو عدد الأفراد العسكريين.

لقد اشتبكت القوتان العظميان على نطاق ربما لم يسبق له مثيل في أي من الصراعات الأخرى قيد التحليل، باستثناء الحربين العالميتين. ولا يمكن تفسير النتيجة استنادًا إلى الانتشار الجزئي لجنود إحدى

القوتين، وليس من الممكن كذلك تفسير الانهيار الفرنسي على نحو مُرضٍ بالاستناد إلى اختلاف التكتيكات بين الأطراف المتنازعة، أو مشاركة حلفاء بروسيا.

أما على الجانب البروسي؛ فنجد ثلاث دول مهمة نسبيًّا من جنوب ألمانيا؛ هي: بافاريا، وبادن، وفورتمبيرج. وحتى بعد إضافة أعداد قواتهم القتالية ونفقاتهم العسكرية، فما زالت فرنسا الأعلى إنفاقًا والأكثر تفوقًا عدديًّا من الجانب البروسي[٧]، ومن ثم فلا يمكن إرجاع فشل هذا النموذج إلى حقيقة دعم حلفاء بروسيا لها. وحتى بعد تضمين إسهامهم في الحرب، فلا يزال النموذج يتوقع فوز فرنسا، والفرق الوحيد المتوقع هو أن تكون السيادة للفرنسيين بدرجة أقل.

وعلى مستوى التكتيكات، فيصعب تحديدها في نموذج التوازن؛ حيث إن الفرنسيين والألمان كانوا تقريبًا على قدم المساواة. وبشكل عام، لا يختلف القادة البروسيون عن نظرائهم الفرنسيين اختلافًا جوهريًّا، ولربما كان «فون مولتكه» هو الاستثناء الأوحد من تلك القاعدة. وعلى النقيض، فقد لاحظ «كونراد برنس» قائد الجيش البروسي الأول أن الجنرال «كارل فون شتاينميتز» يكاد ينافس خصومه في عدم الكفاءة[٨].

ويشكل مزيج المشاة، وسلاح الفرسان، والمدفعية، جوهر القوات القتالية على كلا الجانبين. وينقسم كلا الجيشين إلى فيالق؛ قوام أحدها حوالي ٣٠ ألف رجل، ويتكون الفيلق من فرقتين إلى أربع فرق. وتتضاءل أهمية سلاح الفرسان ببطء ولكن بثبات، وفي الحرب الصناعية فلن يكون ذلك السلاح حاسمًا لأي من الفريقين، حيث تمتعت بروسيا بميزة المدفعية المتفوقة المجهزة بمدافع كروب الفولاذية. أما فرنسا فقد تعلمت درسًا قاسيًا من هزيمة حرب النمسا في عام ١٨٦٦؛ وهو ما دفعها إلى تقديم بنادق مشاة على أحدث طراز من نوع تشاسبوت، مع مدى فعال ضعْف مدى الأسلحة النارية البروسية.

وقد كان السبب الرئيس وراء فوز بروسيا هو قدرة البلاد على التكيف مع تقلب الزمن؛ فقد غيرت القومية والثورة الصناعية والإمكانيات الجديدة التي جلبتها نتائج المعارك والحروب على مستوى العالم. فقد سببت ثلاثة عوامل رئيسة هزيمة فرنسا الساحقة؛ وهي:

أ. وجود قيادة بروسية فعالة حقًا.

ب. التنظيم المختلف للجيش.

ج. إدارة بروسيا الأفضل في الخدمات اللوجستية والتعبئة من بداية الحرب.

---

٧ أسهمت بافاريا بجيش قوامه ٥٠ ألف جندي، ومليون و٣٦٣ ألف جنيه إسترليني في الإنفاق الدفاعي للتحالف. وكان لدى الولايتين الأقل أهمية، بادن وفورتمبيرج، في العام الذي سبق الحرب، ١٥ ألفًا، و١٤ ألفًا، من الرجال المسلحين على التوالي. ويتجاوز الإنفاق الدفاعي لكل منهما ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني بالأسعار المعاصرة. وإذا أُخذت إسهاماتهم في الاعتبار، فإنها سترفع مؤشر رجحان الجانب المنتصر إلى ٠,٥٢ من حيث الإنفاق العسكري، و ٠,٨٤ في عدد الأفراد العسكريين.

8 Conrad Prince., "Metz 1870 – Marshal Franois Achille Bazaine: A Classic Example of an Over-promoted Man", *Defence Studies 5:1*. 2005, 101.

ولقد ترأس قيادة الأركان البروسية «هيلموت فون مولتكه»، وكان حجر الزاوية في الميزتين السابق ذكرهما. ولقد شغل «فون مولتكه» سلاح أركان الحرب بصفوة الصفوة من خريجي الأكاديمية العسكرية البروسية، كما أشرف على صقل مهاراتهم وقدراتهم، ولقد أخضع العديد من قادة الألوية والفرق البروسية لهذا التدريب، كما أمكن لقائد كل فيلق بروسي من مشاورة رئيس الأركان الذي يرأسه، ممن كانوا على معرفة جيدة بنوايا «فون مولتكه» وأسلوبه في القتال. وأُعدت رئاسة الأركان للحرب في وقت السلم، على عكس فرنسا حيث لم يكن لديها أي خطة حقيقية لمحاربة بروسيا؛ فقد خلد نظام القيادة عندهم تقليد نابليون. ففي حين قامت بروسيا بإنشاء هيئة الأركان العامة كبديل لـ«العبقرية الفردية»، فقد اعتمد الفرنسيون على قيادتهم العليا بشكل مفرط. ولسوء الحظ، فقد كان نابليون الثالث وجنوده أقل كفاءة من عمه بكثير.

وفيما يخص السببان الآخران، يعد التنظيم المختلف للجيش على وجه الخصوص أمرًا حاسمًا لإظهار أوجه القصور في هذا النموذج. فقد أصلحت بروسيا جيشها في ستينيات القرن التاسع، بقيادة وزير الحرب «ألبيرشت فون رون». وبصرف النظر عن الضباط النظاميين وغير النظاميين، فقد ملئت صفوفهم بالجنود المجندين تجنيدًا إجباريًّا عامًّا لا يمكن لأحد تجنبه. وبعد قضاء ثلاث سنوات في الخدمة، يتعين على المجندين البروس قضاء أربع سنوات أخرى في احتياطي الجيش، ثم بعد ذلك ينقلون إلى حراسة الحدود.

وذلك على عكس الجيش الفرنسي الذي كان يتألف من حوالي ٢٧ ألفًا و٧٠٠ من الجنود ذوي الخبرات ممن خدموا لفترات طويلة، و١٧٣ ألفًا من جنود الاحتياط ضعيفي التدريب[9] في يونيو عام ١٨٧٠. وقد كان النظام الفرنسي يرتكز على مفهوم معين للواجب الدفاعي؛ فقد كانت تسحب اليانصيب لتحديد أي من الرجال الخاضعين للخدمة العسكرية سيجند بالفعل. ومع ذلك، فإن الشخص المختار مجبر على إمداد الدولة بجندي، كما يمكن لأي شخص ثري إلى حد تحمل تكاليف إرسال بديل له أن يفعل ذلك. أما بالنسبة للجنود الذين أنهوا سنوات خدمتهم، فقد شُجعوا على البقاء، ولقد استجابت غالبيتهم؛ وذلك لعدم وجود فرص أفضل خارج الجيش.

وبينما أدركت باريس أن النظام بحاجة إلى الإصلاح، فإن الإصلاح لم يلقَ قبولًا شعبيًّا في حد ذاته، ولا يمكن لنظام غير مستقر تطبيقه. وفي عام ١٨٦٨، توصل وزير الحرب «أدولف نيال» إلى حل وسط؛ حيث استمر نظام اليانصيب في اختيار الرجال من بعض مواليد سنة معينة لقضاء خمس سنوات خدمة، ثم يقضون أربع سنوات في احتياطي الجيش. أما الباقون، بمن في ذلك أولئك الذين أرسلوا بديلًا لهم، فقد كانوا يخضعون للتدريب لمدة خمسة أشهر، ثم بعد ذلك الخدمة لخمس سنوات بالحراسة المتنقلة، ومن ثم يخضعون لتدريب مكثف مدته ثلاثة أسابيع كل عام. ومع ذلك، فقد أجرى البرلمان تعديلًا على خطة «نيال» الأصلية. ولم يقتصر التعديل على تقليص مدة التدريب السنوي للحراسة المتنقلة إلى أسبوعين فحسب، بل شمل عودة كل جندي إلى بيته كل ليلة كذلك. وفي عام ١٨٧٠ كان نظام الاستدعاء الفرنسي في قلب

9 John G. Lorimer., "Why Would Modern Military Commanders Study the Franco-Prussian War?", *Defence Studies 5:1*. 2005, 111.

محاولة تحول فاترة؛ فقد كان نظام الحراسة المتنقلة غير مدرب، وغير مجهز، وغير منظم[١٠].

ونظريًّا، فقد كان باستطاعة فرنسا استخدام الميزة التي تتمتع بها في جنودها المحترفين، الذين يخدمون لفترة أطول، لشن هجوم سريع على المواقع البروسية الأولية، ومن ثم تعطيل جهود تعبئة العدو. أما «فون مولتكه»، فلم يكن مدركًا لهذا التهديد فحسب، بل اتخذ جميع الإجراءات بناءً على خبرته في الحرب الأخيرة؛ حيث وضعت الأركان العامة البروسية خططًا للتعبئة العامة، كما ركزت على الاستفادة القصوى من السكك الحديدية من بين أمور أخرى. وفي غضون ثمانية عشر يومًا فقط، عبَر حوالي مليون و١٨٣ ألفًا من الجنود الثكنات العسكرية الألمانية، في حين أرسل حوالي ٤٦٢,٠٠٠ جنديًّا إلى الحدود الفرنسية. ومع التعبئة السريعة الكافية للجنود، امتلكت فرنسا فرصة جيدة للنصر. وبإدراك هذا الأمر، قررت فرنسا إرسال جنودها مباشرة إلى الجبهة، دون انتظار الاحتياطات أو المعدات الواجب تسليمهما مباشرة إلى الحدود الفرنسية-الألمانية المشتركة.

ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى مشاكل لوجستية هائلة على السكك الحديدية، التي كان من الممكن حلها إذا ما كانت هيئة الأركان العامة الفرنسية متخصصة وفعالة، مثل هيئة الأركان البروسية، أو استطاعت التعامل مع الأمور اللوجستية مقدمًا. وبدلًا من ذلك، فقد غرقت السكك الحديدية الفرنسية في الفوضى؛ فقد انتظرت القطارات في المحطات دون أن يركبها أحد، في حين كان الجنود على الجبهة مفتقرين إلى العتاد. فلقد كان العتاد وفيرًا، بيْد أن نظام التوزيع كان منهارًا بالكامل.

أما في سبعينات القرن التاسع عشر، فقد بنت بروسيا جيشًا يعكس احتياجات هذا الوقت وظروفه، ولقد كانت نتائج الحرب خير دليل على ذلك. أما من حيث الشكل الظاهري، فلم يكن الجيش الفرنسي أسوأ من الجيش البروسي، ولكن تمكن كل من «رون» و«مولتكه» من تحويل الجيش البروسي إلى وحدة تدريبية فعالة؛ وهو ما جعل العديد من الرجال البروسيين جنودًا محترفين. وكانت الطريقة المختارة للتنظيم جيدة، ومتناسبة مع التكنولوجيا والتكتيكات المعاصرة، فقد تدرب الجنود البروسيون بما فيه الكفاية للعمل في هذا المجال. وكان جيش بروسيا كبيرًا مكونًا من المجندين ذوي السبق في مواجهة قوة محترفة أصغر بحكم الواقع. وبدون أخذ إمكانات التعبئة، والخطط اللوجستية، والميزة النوعية، التي مثلتها الأركان العامة في بروسيا؛ في الاعتبار، سيكون من المستحيل فهم كيف يمكن لبروسيا هزيمة فرنسا بشكل ساحق.

10 Michael Howard., *The Franco-Prussian War: the German invasion of France, 1870-1871*. New York: Routledge, 2001, 22:31.

خاتمة:

إن لتوزيع القوى العسكرية أثرًا واضحًا على سير العمل في النظام الدولي؛ فهو إجراء مألوف إلى حد ما؛ لتحديد هذا التوزيع من خلال المقارنة بين النفقات العسكرية الوطنية والقوة العددية للقوات العسكرية الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، تحظى الحرب -بصفتها مواجهة حقيقية للقوات العسكرية الوطنية- بالقليل من الاهتمام في وقت السلم، من حيث الإنفاق وإحصائيات الجنود. فكثيرًا ما تمنح الانتصارات للجانب الذي لا بد أن يكون مصيره الهزيمة، بناءً على الإحصائيات الخاصة بنفقات ما قبل الحرب وأعداد القوات.

وتوضح هذه الدراسة، أنه لا علاقة سببية بين الغلبة في أعداد الجنود والنفقة العسكرية، ونتائج الحرب. ورغم وجود حد معين من الارتباط الإيجابي، فإن الدولة ذات الإنفاق الدفاعي المرتفع تكون لديها الفرصة بشكل أكبر للفوز بالحرب، وذلك من الناحية الإحصائية. وكل هذه الخصائص ليست أكثر من مؤشرات غير دقيقة. فمن أصل تسع حروب بين القوى العظمى التي فُحصت، لم تفز إلا ست دول فقط من أولئك الممتلكين لنفقات عسكرية مرتفعة قبل الحرب. وفازت بأربعة فقط من هذه الحروب الجيوش التي امتلكت جيشًا كبيرًا في وقت السلم. فمثال الحرب الفرنسية-البروسية يدل على أنه لا يكفي التفوق في كلا الجانبين لتلاشي الهزيمة الساحقة، ناهيك من ضمان النصر. إن القوة العسكرية للدول تكمن في قدرتها على التكيف الفعال مع متطلبات الحرب الحديثة، فلا الجيش الكبير ولا النفقات الدفاعية في حد ذاتهما ضمان لذلك.

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkansrp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing